**النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / شيماء عبد المجيد محمد زهران*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***shaimaa.abdelmajeed@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف، ورأي المبرد فيه، مع الإضافة إلى كل اسم آخره ياء**

**الكلمات المفتاحية –المبرد، مشددة، مسبوقه**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف، ورأي المبرد فيه، مع الإضافة إلى كل اسم آخره ياء**

* **.عنوان المقال**

**النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف، ورأي المبرِّد فيه:**

**وذلك مثل: حية، فالعين واللام ياء، ولمَّا بنوه على "فَعَلي" انقلبت اللام ألفًا؛ لأن اللام أقبل للتغيير، ثم قلبوا الألف واوًا على القاعدة في النسب، وقالوا: حيوي.**

**ولذا قال سيبويه: وسألتُه عن الإضافة إلى حية، فقال: حيوي؛ كراهة أن تجتمع الياءات، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة: حيوي، وحركت الياء؛ لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة، فإن أضفتَ إلى ليَّة قلتَ: لووي؛ لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حية، فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردها إذا حركتها في التصغير، ومن قال: أمييّ قال: حييّ.**

**نقول: إذا قصدنا النسب إلى اسمٍ آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفٍ؛ لم نحذف منه شيئًا، لكن نفك الإدغام؛ لئلا يجتمع أربع ياءات وكسرة في البناء الموضوع على الخفة، وتحرك الياء الأولى بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، ونردها إلى أصلها إن كان أصلها الواو؛ وذلك لزوال سبب القلب بتحركها، وإلا بقيت على حالها؛ أما الياء الثانية فتقلب ألفًا بتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا؛ لأجل ياء النسب، فتقول في النسب إلى "طي" و"لي": طووي ولووي، إما على أنهما مصدر طوى يطوي طيًّا، وليَّة: مصدر لوَى يلوي ليًّا، فالعين واو، واللام ياء، والأصل فيه: طَوْي، ولَوْي، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن؛ قلبوا الواو ياءً، وهذه قاعدة في التصريف، فلما نسبوا إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات وأرادوا التخلص منها، فبنوا الكلمة على "فَعَل" وقد كان "فَعْل" ساكن العين؛ فانفك الإدغام وعادت العين إلى أصلها وهو الواو، ثم نسبوا إليها وقلبوها واوًا على القاعدة، فقالوا: طَوَوي ولووي، ومن قال: أُميي قال: طيي وليي، ولم يبالِ بالثقل.**

**أما إذا كانت الياء حرفًا صحيحًا فلا حذف، مثل: عقيل، وتميم، وكليب، ونمير، فنقول فيها: عُقيلي، وتَميمي، وكُليبي، ونُميري، وشذ: ثَقفي، وقُرشي، وهُذلي، وسُلمي في: ثَقيف، وقريش، وهذيل، وسليم. هذا رأي سيبويه.**

**أما المبرد فقاس على ما سمعه، وأجاز فيه الوجهين -الحذف وعدمه- قياسًا مطردًا، ووافقه السيرافي في "فُعيل" لكثرة الحذف فيه، وقالوا: إنها لغة الحجاز وتهامة.**

**أما النسب إلى: دوٍّ، وكوة، وعدو، فإنك لا تغيره؛ بل تنسبه إليه على لفظه، فتقول: دوِّي، وكوي، وعدُوِّي؛ لأن التغيير كان لأجل اجتماع أربع ياءات، ففروا إلى الواو وذلك بحذف إحدى الياءات, وقلبوا الثانية واوًا لتخفيف اللفظ، فلما وقع الاختلاف بحصول الواو لم تكن حاجة إلى التغيير.**

**وأما قول ذي الرمة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **داوية ودجى ليلٍ كأنهما** | **\*** | **يم تراطن في حافاته الرومُ** |

**داوية في النسب إلى: دَو، وكان من حق الكلام أن يقول: دوي، دُجى الليل: كما هو معروف شدة الظلم فيه، يمٌّ أي: بحر متلاطم الأمواج، خيم عليه الليل، فزاد ظلمةً على ظلمة، تراطن في حافاته الروم أي: كأنه بحر من البحور التي يسكن على حافتها الروم.**

**والشاهد "داوية" في النسب إلى دَوّ، وكان من حق الكلام أن يقول: دوَّي، وقال بعضهم: أراد دَوِّيَّة، وإنما أبدل من الواو الأولى ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة في نفسها، كأنه استغنى بأحد الشرطين.**

**وقد قال سيبويه في آية: إنه على "فَعْلة" كـ "شَرْبة"، وإنما أبدل من الياء الأولى ألفًا، فيكون حينئذٍ "داويَّة" من الشاذ.**

**والمحققون يذهبون إلى أنه بنى من الدوِّ اسمًا على زِنة "فَاعِلة", فصار في التقدير: داوِوة، فقلبت الواو الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها فصارت داوية، ثم نُسب إليها على حد نسبهم إلى حانية في: حانٍ.**

**يقول سيبويه: سألت الخليل عن الإضافة إلى هذه الألفاظ، فقال: لا أغيره؛ لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أبدل إذا كثرت الياءات فأفر إلى الواو، فإذا قَدرتُ على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيره، ألا تراهم قالوا في الإضافة -أي: في النسب- إلى "مَرْمي": مَرْميّ، فتوافق لفظ المنسوب والمنسوب إليه، فجعله بمنزلة البختي؛ إذ كان آخره كآخره في الياءات والكسرة.**

**وقالوا في "مغزوّ": مغزوي؛ لأنه لم تجتمع الياءات، فكذلك: كوَّة وعدو، وحيَّة قد اجتمعت فيه الياءات، فإن أضفتَ إلى عَدُوَّة قلت: عدوي من أجل الهاء، كما قالوا في شنوءة: شنئي.**

**وأجاز بعضُهم فيما ثانيهِ ساكن، وياؤه مشددة بعد ثلاثة أحرف، والأولى منها أصلية كمرمي حذفَ الياء الأولى، وإبدال الكسرة فتحة؛ تنزيلًا للياء الرابعة منزلة الثالثة؛ لأن ثاني الساكن كالميت المعدوم، فتقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا لأجل ياء النسب، فيقال في النسب إلى "مَرْمََي": مَرْمَوِي، وإنما حذفت الياء الأولى فقط ولم تحذف الياء الثانية؛ احترامًا للحرف الأصلي الميم.**

**وتقول في الإضافة إلى: قِسي وثِدي: ثُدوي وقُسوي؛ لأنها "فُعُول" في الأصل، فتردها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة؛ لكسرة ما بعدهما, فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل.**

**تقول في الإضافة إلى عَدوٍ: عدوي، وإلى عدوة: عدوي أيضًا، وإلى مرمي: مرميّ، تحذف الياءين وتثبت ياء الإضافة، وإلى مرمية:مرمي بحذف الياءين الأوليين، ومن قال: حانَوي قال: مَرْمَوي.**

**ونذكر ملخص ما في بابي "فَعيل" و"فُعيل", فنقول:**

**إذا أردنا النسب إلى "فَعيل" أو إلى "فُعيل" فلذلك عدة صور: إن كانت اللام فيهما معتلة نحو: غني وقسي، نقول: غنوي وقسوي؛ وذلك لكراهة اجتماع الياءات مع الكسرة، فنقلب الكسرة فتحة، ونقلب الياء ألفًا، ثم نقلبها واوًا.**

**إن كانت اللام صحيحة مثل: شريف، وعقيل، وتميم في: "فَعِيل", وسُهيل وكُليب ونُمير في" "فُعيل"؛ فاختلف العلماء فيها:**

**أ. سيبويه والجمهور يرون بقاء الياء عند النسب، فيقولون: شريفي، وعقيلي وتميمي، وكُليبي، ونُميري، وسهيلي، فإن جاء شيء مخالف لذلك مثل: ثقفي وهذلي فهو عندهم شاذ؛ لذا قال سيبويه: فمن المعدول الذي جاء على غير قياسٍ قولهم في هُذيل: هذلي، وفي فقيم كنانة: فُقَمَي، وفي مليح خزاعة: مُلَحِي، وفي ثَقيف: ثَقَفِي.**

**ثم استشهد لمجيء "قريش" على القياس بقول الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **بكل قريشيٍّ إذا ما لقيته** | **\*** | **سريع إلى داعي الندى والتكرم** |

**فهذه شواذ أوردها سيبويه في: ثقفي، وهذلي، وقرشي، وفقمي، وسهلي، معتبرًا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، والقياس أن تبقى الياء في "فُعيل" وفَعيل".**

**ب- يرى المبرد أننا مخيرون بين حذف الياء وإبقائها، فنقول في النسب إلى "شريف": شرفي أو شريفي، وإلى سُهيل: سهلي أو سهيلي، وما جاء على أحد الوزنين أو أحد هذين الوجهين فهو المطابق للقياس عنده، فقرشي عنده قياسي وعند سيبويه شاذ.**

**ج- يرى أبو سعيد السيرافي وجوب إثبات الياء في "فَعيل", فنقول في النسب إلى "شريف": شريفي، وثقيف: ثقيفي، وهذا على القياس عند سيبويه، أما "فُعَيْل" عند السيرافي فيرى فيه جواز حذف الياء وإبقائها في النسب إلى سهيل، فيصح أن نقول: سُهَلَي، أو نقول: سُهيْلي؛ مفرقًا في ذلك بين "فُعيل" و"فَعيل".**

**وهكذا نراه يوافق سيبويه في "فَعيل" المذكر، ويخالف المبرد في ذلك، ويخالف سيبويه في "فُعَيْل" ليوافق المبرد فيه، والذي دعاه لذلك ورود الحذف كثيرًا في النسب إلى "فُعَيل" كقولهم: قرشي، وهذلي، وسلمي، وخثمي، بينما لم يرد في "فَعِيل" إلا في قولهم: ثقفي.**

**وفي خاتمة قاموس (المصباح) أن حذف الياء فيهما قياسي، إلا إن كان مضعفًا فلا حذف، فيقال في النسب إلى جديد: جديدي، فقرشي وثقفي جاءا على القياس عندهم.**

**2. الإضافة إلى كل اسمٍ آخره ياء:**

**نجيء للباب الرابع في كتاب سيبويه، يقول سيبويه فيه: هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ آخره ياء، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا، وما كان آخره واوًا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا. فما آخره ياء والحرف قبل الياء ساكن نحو: ظبي، الباء ساكنة وهي قبل الياء، ورمي؛ الميم ساكنة وهي قبل الياء, والحرف قبل الواو ساكن كما في: غزو، ونحوٍ, تقول فيهما -كما يقول سيبويه-: ظبييّ.**

**إذًا: هو لا يحذف الياء التي في آخر: ظبي؛ بل يكسرها لمناسبة ياء النسبة، ورميي، وغزوي، ونحوي، ولا تغير الياء ولا الواو؛ أي: لا نلجأ إلى تغيير الواو أو الياء بالقلب أو بالإعلال، ففي هذا الباب لا تغير الياء ولا الواو؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل, وحرف العلة يكون واوًا أو ياءً أو ألفًا، ولكنهم اشترطوا لاعتباره حرف علة أن يكون مسبوقًا بحركة تناسبه، فالياء تُسبق بكسرة، والواو تُسبق بضمة، والألف تسبق بفتحة، فنقول: فتًى التاء مفتوحة، يقول: الواو حرف علة؛ لأن الحرف الذي قبلها مضموم، يبيع: الياء حرف علة؛ لأن الحرف الذي قبلها مكسور، أما هنا فقد أطلق عليه العلماء في مثل: ظبي وغزو أنه حرف لين؛ لأنه ليس حرف مد، ولذلك قال سيبويه: لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل، تقول: غَزوٌ، فلا تغير الواو، وجاءت عليها الضمة كما تُغيِّر في غدٍ، وكذلك الإضافة إلى نِحْيّ وإلى العُرْي؛ نحْي: الحاء الساكنة قبل الياء، وعُرْي: الراء الساكنة قبل الياء.**

**فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياء، فإن فيه اختلافًا: إذا خُتم الاسم الذي فيه الياء وما قبلها ساكن، أو الواو وما قبلها ساكن، يصبح فيه اختلاف؛ فمن الناس من يقول في رَمْية -الياء ليست مسبوقة بكسرة وهي متحركة: رَميي؛ لأنَّا لن نستجلب لها حركة؛ لأن الحركة عليها من البداية، وفي ظبية: ظبيي، وفي دُمية: دميي، وفي فِتية: فِتيي، وهو القياس من قِبل أنك تقولُ: رَميٌ، ونِحْي، فتجريه مجرى ما لا يعتل نحو: دِرع، وتُرس، ومَتن.**

**فإذا جعلتَ هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيها فأجره في الهاء مجراه، وليست فيه هاء؛ لأن القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته, إذا لم تكن فيه هاء، ولا ينبغي أن يكون أبعد من أمييّ، فإذا جاز في أمية: أميي؛ فهو أن يجوز في رمي: رميي أجدر؛ لأن قياس أمية وأشباهها التغيير، فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل.**

**فلننظر كيف يحمل سيبويه أو يقيس لفظًا على لفظ، ويجري هذا المقيس على المقيس عليه ويعطيه حكمًا، وذلك إلحاق النظير بالنظير.**

**قال: وحدثنا يونس؛ أن أبا عمرو كان يقول في "ظبية": ظبييّ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا، إذ جاز في أمية وهي معتلة، وهي أثقل من رمييّ، ما دمنا قد أجزنا في "أمية"، وفيه توالي الياءات -أربع ياءات- كلها مكسورة وقبلها مكسور، فنجيز في رميٍ: رمييّ؛ لأنه ليس فيه توالي أربع ياءات، وإنما فيه ياء واحدة.**

**وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبوي، وفي دُمية: دُموي، وفي فِتية: فِتوي، فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بـ"فَعِلَة"؛ لأن اللفظ بـ"فَعِلَة" إذا أسكنتَ العين و"فَعْلَة" من بنات الواو سواء، يقول: لو بنيت "فَعِلَة" من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياء، ولم ترجع إلى الواو، فلمَّا رأوا آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دُمية كـ "فُعْلة", وجعلوا فِتية كـ"فِعِلة" بمنزلة "فِعِلة".**

**فلننظر كيف يقارن بين لفظٍ ولفظ، ويشرح لفظًا بآخر، يقول سيبويه: هذا قول الخليل، وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما، الأول: دُموي وظَبوي، ومثل هذا قولهم في حيٍّ من العرب يقال لهم: بنو زنية: زِنَوَي، وفي البِطية: بَطَوي؛ وقال: لا أقول في غزوة إلا غَزْوي؛ لأن ذا لا يشبه آخره -آخر فعل- إذا أسكنت عينه، ولا تقول في غُدوة إلا "غُدوي"؛ لأنه لا يشبه "فَعِلَة" ولا "فُعِلة", ولا يكون "فَعِل" ولا "فُعِلَة" من بنات الواو هكذا.**

**غزوة وغدوة لا يغير؛ لأن الواو عنده متحركة من البدء، وتحذف التاء من غزوة وغُدوة ويلحق بها ياء النسب، فتتلاءم الكسرة مع الواو مع ياء النسب، وليس فيه توالي الياءات.**

**لا تقول في عُروة إلا "عُروي"؛ لأن "فُعُلَة" من بنات الواو إذا كانت واحدة "فُعُل" لم تكن هكذا، وإنما تكون ياءً، ولو كانت "فُعلة" ليست على "فُعُل" كما أن بُسرة على بُسُر؛ لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك، ولم يشبه عروة، فبسرة ليست مثل عروة، وكنت إذا أضفت -أي: نسبت- إليه جعلت مكان الواو ياء، كما فعلتَ ذلك بـ "عَرقُوة"، ثم يكون في الإضافة بمنزلة "فُعِل".**

**إذًا: عروة لا يقال فيها إلا "عُرْوي"، وإن أسكنت ما قبل الواو في "فُعُلَة" من بنات الواو التي ليست واحدة "فُعُل", فحذفت الهاء لم تغير الواو؛ لأن ما قبل الواو ساكن، ويقوي ذلك أن الواوات لا تغير قولهم في بني جِروة بكسر الجيم, وهم حي من العرب: جروي، أبقوا الفاء على كسرها، وأبقوا الواو دون حذفٍ أو تغييرٍ، فاستدل بقولهم: جِروة على بقاء الواو دون تغيير، وعلى أن ذلك قياس الشبيه على الشبيه، أو النظير على النظير.**

**وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواء، ويقول في عروة: عُروي، وقولنا: عُرْوي هو الصحيح.**

**هنا سيبويه وضَّح لنا موقف يونس من جعل عُروة على عرَوِي، فغير سكون الراء، وكسر الواو على عكس سيبويه الذي أبقى عُرْوة على عُرْوي قائلًا: إن ذلك هو القياس.**

**3. شرح النسب إلى كل اسمٍ آخره ياء من (الكتاب):**

**يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة -والإضافة عند سيبويه تعني النسب- إلى كل اسمٍ كان آخره ياء, وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا, وما كان آخره واوًا".**

**"فَعْل" الذي آخره ياء والحرف الذي قبله ساكن بقيت الياء كما هي، وكسرت؛ حتى تلحق بها ياء النسب، وأما "فَعْل" الذي آخره واو، وهو مثل: "غزو ونحو"؛ الذي آخره ياء كـ"ظبي" و"رمي" والذي آخره واو كغزو، فالياء ساكن ما قبلها، والواو ساكن ما قبلها، وهي قد قَبِلَتِ الحركة عليها، فالواو هنا والياء هنا ليستا حرف مد؛ لأن حرف المد عندنا لا بد أن يكون مسبوقًا بحركة تجانسه؛ فالياء يجانسها الكسرة, نقول: "يبيع"؛ الباء مكسورة، ونتج عن كسرها وجود ياء؛ لأنها نتيجة لمد الحركة السابقة عليها، والواو حينما تُسْبَقُ بضمة تناسبها "يقول" الواو هنا حرف علة, و"يبيع" الياء حرف علة.**

**الياء في "ظبي" حرف لين، والواو في "غزو" حرف لين؛ ولذلك يقول سيبويه: لا تُغَيَّرُ الياء ولا الواو في هذا الباب؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل؛ لأنه لا يطلق عليه أنه حرف علة، وإنما جرى مجرى غير المعتل -أي: جرى مجرى الحرف الصحيح- تقول: "غَزْوٌ", التنوين جاء على الواو، والضمة جاءت على الواو منونة؛ لسكون ما قبل الواو "غزو", و"رمي" و"ظبي"، فإنك تقول: غزو ورمي, فلا تغير مع تحرك الواو والياء وفتح ما قبلهما؛ الواو والياء متحركتان مفتوح ما قبلهما، خالف القاعدة فيقول: لا تغير, والقاعدة تقول: "إذا تحركت الواو وانفتحت ما قبلها، أو جاءت عليها حركة؛ أخذت حكم هذه الحركة"، لكن ليس هنا؛ فالحرف الذي قبل الواو غير متحركٍ -وهو ساكن- والواو هي المتحركة؛ فهي قد أخذت شكل الحرف الصحيح فلا تُغَيّر الواو كما تغير في غدٍ؛ لأن "غدٍ" فيها حرف علة في آخرها، وهو أصله الواو "غدا يغدو" فأخذنا منه "الغد" فهو أصله "غدو"؛ تحركت الواو وكسر ما قبلها فقلبت ياء، ثم عمدنا إلى الياء فحذفناها وعوضنا عنها بالتنوين؛ فالتنوين في "غدٍ" عبارة عن تنوين العوض, يدلنا على أن هناك حرفًا محذوفًا عوضنا عنه بتنوين، وكذلك الإضافة إلى نحيٍ وعرْي؛ إذا أضفنا إلى "نحي" -أي: ألحقنا به ياء النسب- قلنا: "نِحْيِي وعُرْيِي"؛ ولم تغير الياء مع توالي الياءات والكسر؛ لأن الصيغة هنا ثلاثية مبنية على الخفة، ليس الثقل فيها ثقلًا يمنعها من بقاء هذا الحرف؛ لأنه عُومل معاملة الحرف الصحيح، ولم يعامل معاملة حرف العلة.**

**هذا في "غزو" و"رمي" وفي "ظبي" و"نحوٍ", كذلك في "نحيٍ" و"عري" فنلاحظ الصيغة هنا على "فِعْل" كما في "نِحْي", و"فُعْل" كما في "عُرْي" فلدينا ثلاث صيغ:**

**الصيغة الأولى "فَعْل", ويكون آخرها ياء أو واوًا، الصيغة الثانية "فِعْل" ويكون آخرها ياء كما في نِحْي، والصيغة الثالثة "فُعْل" كعري, في هذه الصيغ الثلاث لا تغير الواو ولا تغير الياء؛ بل تبقى الياء كما هي، وتتحرك بالكسرة لأجل ياء النسب.**

**فإذا كانت "فُعْل وفَعْل وفِعْل" مجردة من تاء التأنيث, فلننظر إلى "فَعْل وفِعْل وفُعْل" حينما تُلْحَقُ بها تاء التأنيث؛ يقول سيبويه: "فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيها اختلافًا"؛ فمن الناس من يقول في "رَمْيَة": "رَمْيِي", وفي "ظبية", هناك "ظَبْي" مجردًا من تاء التأنيث، وهنا "ظَبْيَة" أُلْحِقَ بها تاء التأنيث يقول: "ظبيي", إذًَا: "فَعْل" و"فَعْلَة" استويا معًا هنا؛ رمي ورمية يقال فيهما: "رميي"، وظبي وظبية يقال فيهما: "ظبيي".**

**ولنتنبه لقول سيبويه: هذا في "فَعْل وفَعْلَة" وفي "فُعْل وفُعْلَة", وفي "دُمْيَة": دُمْيِي" "دُمْيَة" "فُعْلَة"، وفي "فِتْيَة" "فِعْلة" "فِتْيي"، وهو القياس.**

**إذًا: هنا يتساوى عند سيبويه "فَعْل" و"فَعْلَة", و"فِعْل" و"فِعْلَة", و"فُعْل" و"فُعْلَة"؛ لأن مبناه الثلاثي على الخفة، فلم يكن الثقل الناشئ عن ياء النسب ثقيلًا أو كثيرًا، يقول: وهو القياس؛ هذا القياس عند سيبويه والخليل، معللًا ذلك بقوله من قبل؛ لأنك تقول: "رَمْي" و"نِحي" فتجريه مجرى ما لا يعتل؛ تجريه مجرى الصحيح الذي آخره ياء, هنا في "فَعْل وفِعْل" تجريه مجرى ما لا يعتل نحو: "دِرْع" و"تُرْس" و"مَتْن", "فِعْل" في الصحيح الآخر المكون من حروف صحيحة، ليس فيها حرف علة -تشابه معه الثلاثي المختوم بحرف علة, ساكنًا ما قبله.**

**كأننا أجرينا "رَمْي" كـ"دِرْع", الياء في "رمي" أشبهت العين في "درع", والياء في "نحي" أشبهت العين في "درع"، والياء في "رمي" أشبهت النون في "متن", فلا يخالف هذا النحو. إذًا: تنسب إلى رميٍ فتقول: "رميي" وإلى درعٍ فتقول: "درعيّ" وتنسب إلى متنٍ فتقول: "متني", وتنسب إلى "رميٍ" فتقول "رميي" فلا يُخَالَفُ هذا النحو، كأنك أضفت إلى شيءٍ ليس فيه ياء.**

**يقول سيبويه: فإذا جعلت هذه الأشياء في منزلة ما لا ياء فيه -وهذه الأشياء مثل: "ظبي" و"رمي" و"غزو"، و"نحو"، ومثل: "نحي" و"عري"- فأجره في الهاء مجراه، وليست فيه هاء. فعندنا: "غزو" و"غزوة", و"رمي" و"رمية", و"عري" و"عرية", و"نحي" و"نحية" ما فيه تاء التأنيث مثل ما لا تاء فيه، يتساويان في النسب إليهما، فنقول في "غزو" و"غزوة": "غزوي", وفي "نحو" و"نحوة": "نحوي", وفي "رمي" و"رمية": "رميي", وفي "نحي" و"نحية": "نحيي".**

**ونقول في "العري": "عريي"؛ لأن القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء؛ لأن عند سيبويه "فَعْل" و"فِعْل" و"فُعْل" تستوي مع "فَعْلَة" و"فِعْلَة" و"فُعْلَة" فالنسب إليهما واحد، ولا ينبغي أن يكون أبعد من "أُمَيي" "أمية" الرباعي، ومع ذلك جاء عن العرب ببقاء الياء، بسلامة الياء فيه، فنسبوا إلى "أمية": "أميي"؛ فإذا جاز في "أمية" "أميي" فهو أن يجوز في "رمي" أجدر؛ لأنه أخف؛ لأن ذلك سيكون أخف من أمي أميي؛ لأن قياس أمية وأشباهها التغيير؛ لأنها رباعية، وفيها تاء التأنيث فلا بد أن نعمد إلى حذف تاء التأنيث أولًا، ثم نحذف إحدى الياءين من أمي، ثم نبقي الياء أو نقلبها فنقول: "أُمَيي" أو نقول: "أموي", ولا نبقي الياء مشددة كما هي؛ لكنها جاءت عن العرب فقال: الأجدر بنا أن نجعل ذلك في "ظبي" و"ظبية", مثلما جعلوا في أميي مع ثقل ذلك في "أميي" وخِفّته في "ظبيي"؛ لأن قياس أمية وأشباهها التغيير، فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل؛ لأن آخره حرف صحيح.**

**4. رأي آخر في "ظبية":**

**هناك رأي آخر غير رأي سيبويه والخليل؛ فحدثنا يونس أن أبا عمرو -المقصود: يونس بن حبيب، وأبا عمرو هو أبو عمروٍ ابن العلاء النحوي المشهور، وأحد القراء السبعة المشهورين- كان يقول في "ظبية": "ظبيي" بإبقاء ياء "ظبية" وكسرها؛ لمناسبة ياء النسب، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا.**

**فما قاله أبو عمرو وافق القياس عند سيبويه، وقال: لا يكون في القياس إلا ما قاله أبو عمرو, إلا هذا؛ إذ جاز في أمية -وهي معتلة- أما "ظبي" فليست معتلة؛ لأن الياء فيها ليست حرف علة، إنما هي ما يطلق عليه الصرفيون حرف لين؛ لأنه متحرك وساكن ما قبله، وليس مدًّا للكسر، فليس حرف علة إلا هذا؛ إذ جاز في أمية -وهي معتلة- وهي أثقل من "رميي" و"رمية" الثلاثي وأمية الرباعي، تسامحوا في الرباعي؛ فالأولى أن يكون الثلاثي هو القياس، وهو الأخف، وهو الأجدر بالاتباع، وأما يونس فكان يقول في ظبية: ""ظبوي", ويونس هنا خالف ما قاله أبو عمرو وما قاله سيبويه، فكان يقول في "ظبية": "ظَبَوِي", وفي "دُمْية": "دُمَوِي", وفي "فِتْيَة": "فِتَوِي"؛ كيف أوصل يونس الصيغة إلى هذا؟**

**يونس يقول: "ظَبْيَة" و"دُمْيَة" و"فِتْيَة"؛ "فَعْلَة" "فُعْلَة" و"فِعْلَة", وأول شيء نفعله في هذه الصيغ الثلاثة أن نعمد إلى التاء فنحذفها -تُحْذَفُ التاء- فيصبح لدينا بعد حذف التاء "ظبي" "دمي" و"فتي". إذًا: نغير شكل الحرف الذي قبل الياء والواو، فتنقلب الياء في "ظَبْي" إلى واو، وفي دمي إلى واو وتبقى، وتُقْلَبُ الياء في "فتي" إلى واو أيضًا، فيلزم فتح ما قبلها فنقول: "ظبوي" و"دموي" و"فتوي"؛ فقال الخليل -والخليل يعلق على رأي يونس-: كأنهم شبهوها حين دخلتها الهاء بـ"فَعِلَة" -التي فيها تاء التأنيث, والقدامى يطلقون عليها الهاء، ويطلقون عليها التاء- لأن اللفظ بفَعِلة إذا أسكنت العين، و"فَعْلَة" من بنات الواو سواء.**

**يقول: لو بنيت "فَعِلَة" من بنات الواو لصارت ياء، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياء ولم ترجع إلى الواو، فلما رأوا "فَعْلَة" آخرها يشبه آخر "فَعِلَة" جعلوا إضافتها كإضافتها, وجعلوا "دُمْية" كـ"فُعِلة"، وجعلوا "فِتْية" بمنزلة "فِعِلة" فغيروا ذلك بحركة الفتح؛ لتبقى الياء كما هي في "فَعِلَة" و"فَعْلة", ولا تعود إلى الواو؛ لأن الياء تعود إلى الواو إذا فتح ما قبلها. فالخليل يقول: إنهم لجئوا إلى ذلك؛ لكي يخففوا ويقلبوا من "فَعْلَة" إلى "فَعِلَة", ومن "فِعْلَة" إلى "فِعِلَة"؛ لكي يبقوا على الياء كما هي. هذا قول الخليل.**

**أما سيبويه فيقول: هذا قول الخليل، وزَعَمَ أن الأول أقيسهما وأعربهما؛ الأول: أن نقول الذي قلنا فيه, في "ظبيٍ" و"ظبية": "ظبيي", وفي "نِحيٍ" و"نحية": "نحيي", وفي "فتي" و"فتية": "فتيي", الأولى بقاء الحرف الياء التي في الآخر، والواو التي في الآخر كما هي، فنقول في "غزو" و"غزوة": "غزوي"؛ لبقاء الواو, وفي "ظبي" و"ظبية": "ظبيي"؛ لبقاء الياء.**

**أما الثاني -وهو قول يونس- فهو يحرّك في "ظبية" الياء, فيقول: "ظبوي", وعليه ينقلب ما بعد الباء إلى واوٍ تقبل الحركة، وتناسب ياء النسب، فيقول: ظَبَوِي، ودُمَوِي، وفِتَوِي، هذا قول الخليل.**

**وقال سيبويه: ولا أقول في "غزوة" إلا "غَزْوِيّ"، وسيبويه متمسك برأيه في أن "غزوة" تُحْذَفُ مِنْها التاء فقط، ولا يُغَيَّرُ منها شيء بعد ذلك, فيقول في "غزوة": "غزوي"؛ لأن "فَعْلَة" و"فَعْلًا" واحد؛ لأن ذا لا يشبه آخره آخر "فِعْلَة" إذا أسكنت عينه, ولا تقول في "غدوة" إلا "غُدوي", إلا أن هذا "فُعْلَة" وليس "فَعْلة" مثل "غزوة"؛ لأن هناك غزوة على "فَعْلَة" وهنا "غُدْوَة" على "فُعْلَة"؛ لأنه لا يشبه "فَعِلَة" ولا يشبه "فُعِلَة", ولا يكون "فَعِلة" ولا "فُعِلَة" من بنات الواو؛ لأننا نكسر العين التي هي قبل الواو أو الياء في آخر الاسم؛ فلذا نضطر إلى قلب الواو ياءً إذا كانت موجودة. قال سيبويه -كما بدأ في البداية-: لا أقول في "غزوة" إلا "غزوي"؛ لأن "غَزْوَةَ" و"غُدْوَة" بعيدان كل البعد عن "فَعِلَة" و"فُعِلَة" بكسر العين، ولا تقول في "عُرْوة" "فُعْلَة" إلا "عروي", فعروة مثل غدوة، وإذا كنا لا نقول في غدوة إلا غدوي, فلا نقول في عروة إلا عروي؛ لأن "فُعُلة" من بنات الواو مضمومة الفاء والعين, فلا تكون أبدًا من بنات الياء.**

**إذا كانت واحدة "فُعُل" لم تكن هكذا، وإنما تكون ياء، ولو كانت "فُعْلة" ليست على "فُعُل" كما أن "بُسُرَة" على "بُسُر" لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك، ولم يشبه عروة، وكنت إذا أضفت إليه جعلت مكان الواو ياء كما فعلت ذلك بعرقوه، ثم يكون في الإضافة بمنزلة "فُعِل". نرجع مرة أخرى من "فُعُل" إلى "فُعِل", فنحمل "فُعُل" التي واحدها فُعْلَة، لا بد أن تكون فيها الياء؛ لأننا سوف نحملها على "فُعِل" وليس على "فُعُل".**

**وحقيقة كلام سيبويه هنا في غاية الدقة؛ لأنه يحمل صيغة على صيغة، ويغير وزنًا ليوافق وزنًا آخر؛ بذلك كان في كتاب سيبويه بعض الثقل في التعبير والعبارة.**

**إذًا: لا نقول في "عروة" إلا "عروي"؛ لأن ذلك لا تُقْلب فيه الواو ياءً, فلا نقول: "عريي"، "عروة" هنا عمدنا إلى حذف التاء منها فبقيت "عُرْو", ووافقة "فُعْل" السابق في أول الباب، فحمل "عروة" على "عرو" وأعطاها حكمه.**

**وإذا أسكنت ما قبل الواو في "فُعُلة" من بنات الواو التي ليست واحدة "فُعُل", فحذفت الهاء لم تغير الواو؛ لأن ما قبلها ساكن، ويقوي أن الواوات لا تُغَير قولهم في بني جروة من النسب إليه, وهم حي من العرب: "جروي", وجروة على "فِعْلَة" واوي اللام فيقول: إن أسكنت ما قبل الواو في "فُعُلَة" من بنات الواو -أي: من اللام التي هي في الأصل واو- فيقوي قياس سيبويه هذا كما قال، ويقوي أن الواوات -الواو في جروة وفي عروة وفي غزوة- جاءت في "فِعْلَة"، وليس في "فَعْلَة" ولا "فُعْلَة", ومع ذلك ثبتت دون تغيير؛ فقالوا في بني جروة حينما نسبوا: جروي؛ فلم يغيروا الواو ولم يقلبوها ياءً مع كسر فاء الاسم.**

**وأما يونس فجعل بنات الياء في هذا وبنات الواو سواء، وعند يونس يستوي عنده الاسم من ذوات الواو أو من ذوات الياء, ويقول في "عُرْوَة": "عُرَوِي" بفتح الراء، أما سيبويه فيقول: "عُرْوِي" ترك الراء على إسكانها، وإسكان الراء هو الذي حافظ على بقاء الواو، ويقول: أما قولنا نحن, فـ"عرْوي" وليس "عرَوِي".**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**